



جماعة مراكش
+٨٥٠٤٧٦ ٤٩٩٠٤٢٢
COMMUNE DE MARRAKECH

جماعة مراكش تنظم
La Commune de Marrakech organise

منتدى التشخيص التشاركي FORUM DU DIAGNOSTIC PARTICIPATIF

برنامج عمل جماعة مراكش

PLAN D'ACTION DE LA
COMMUNE DE MARRAKECH

2023_2028



31 MARS, 01 & 02 AVRIL 2022

Complexe administratif et culturel Mohamed VI,
Ministère des habous et des affaires islamiques, Bab Ighli

31 مارس، 01 و 02 أبريل 2022

المركز الإداري و الثقافي محمد السادس،
وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، باب إغلي

ملخص البرنامج

التوقيت / اليوم	الخميس 31 مارس 2022	الجمعة 01 أبريل 2022	السبت 01 أبريل 2022
09:00 – 08:30	استقبال المشاركين	استقبال المشاركين	استقبال المشاركين
10:30 – 09:00	جلسة افتتاحية	بداية الورشات: الورشة 4 والورشة 5 والورشة 6 والورشة 7 والورشة 8 (فريق العمل 1)	بداية الورشة : الورشة 8 (فريق العمل 3)
11:00 – 10:30	استراحة شاي	استراحة شاي	استراحة شاي
13:30 – 11:00	بداية الورشات: الورشة 1 (فريق العمل 1 و2) ، الورشة 2 والورشة 3	استئناف الورشات: الورشة 4 والورشة 5 والورشة 6 والورشة 7 والورشة 8 (فريق العمل 1)	استئناف الورشة : الورشة 8 (فريق العمل 3)
15:00 – 13:30	استراحة الغداء	استراحة الغداء	نهاية المنتدى
18:00 – 15:00	استئناف الورشات: الورشة 1 (فريق العمل 1 و2) ، الورشة 2 والورشة 3	استئناف الورشات: الورشة 4 والورشة 5 والورشة 6 والورشة 7 بداية الورشة : الورشة 8 (فريق العمل 2)	-

الملف الوصفي لمنتدى التشخيص التشاركي

أسندت الإصلاحات القانونية والمؤسسية المتعلقة باللامركزية الترابية للجماعات مهام محورية ترتبط، أساساً، بخدمات القرب، ذلك أن أول مخاطب يتعامل معه المواطنون، كأفراد وكمقاولات، هو الجماعة. وتبعاً لذلك، فالعمل الجماعي هو الذي يحول المخططات التنموية الوطنية والجهوية إلى ممارسات يومية.

نظراً لأهمية دورها التنموي، وخصوصاً جانبه المتعلق بتوفير مرافق وتجهيزات ميسرة الولوج وذات جودة، يتوجب على الجماعة أن تتوفر على رؤية شاملة ودامجة تؤهلها لمزاولة اختصاصاتها بصفة مُرضية، كما تمكنها من تعبئة كافة مواردها وتجسير سبل التعاون والتعاقد مع الفرقاء العموميين والخواص من أجل بناء فضاء جماعي منسجم ومستجيب لانتظارات الساكنة بمختلف فئاتها السوسيو-اقتصادية.

ويعتبر برنامج العمل الأداة الأساسية للتخطيط والهندسة التقنية والمالية للمشاريع المراد إنجازها على صعيد الجماعة. كما أن التزود به يُكسب فريق عمل الجماعة، المتكون من السياسيين والإداريين، مصداقية قوية أمام باقي الشركاء من خلال اعتماده كوثيقة ترفعية قادرة على جذب الاستثمارات و، بالنتيجة، خلق فرص الشغل وتعزيز التماسك الاجتماعي.

يجد برنامج العمل سند القانوني في أحكام الدستور وكذا أحكام القوانين التنظيمية الثلاث المتعلقة بالجماعات الترابية، وتحدد مسطرة تحضيره واعتماده وتتبعه وتحينه وتقييمه بمقتضى المرسوم رقم 2.16.301.

إن برنامج عمل الجماعة يهدف إلى تحقيق التقائية الموارد المعبأة من لدن مختلف الفاعلين (الدولة والجماعات الترابية الأخرى والقطاع الخاص والمقاولات والمؤسسات العمومية) تعزيزاً للبعد الدامج والمستدام للتنمية الترابية وتغادياً لهدر الموارد والزمن.

وعليه، فبرنامج العمل ليس وثيقة تحضر، بصفة معزولة، داخل تراب الجماعة فقط، بل يتوجب أن يتم إعدادده وفق تشخيص تشاركي وبانسجام مع الوثائق التخطيطية الوطنية والجهوية (الاستراتيجيات الوطنية في المجالات ذات الأسبقية، التصميم الجهوي لإعداد التراب، برنامج التنمية الجهوي، الاستراتيجيات القطاعية ...).

باعتباره اختصاصاً ذاتياً، يجري تحضير برنامج العمل خلال السنة الأولى من العهدة الانتدابية ويحدد، ضمن حيز زمني يمتد لست (06) سنوات، المشاريع والعمليات المزمع تنفيذها داخل دائرة النفوذ الترابي للجماعة.

ويجري تحضير برنامج العمل بالتشاور مع السيد والي جهة مراكش - آسفي، عامل عمالة مراكش، بوصفه سلطة المراقبة الإدارية ومنسق أنشطة وأعمال المصالح اللامركزية للدولة. يتأطر إعداد برنامج العمل بمرحلتين أساسيتين :

- مرحلة التشخيص : تروم جرد حاجيات ومؤهللات الجماعة وتحديد أولوياتها التنموية بدلالة مواردها. ويتعين أن تبرز هذه المرحلة وصفا تقديريا للموارد التي يمكن للجماعة أن تعبئها خلال الثلاث سنوات المقبلة ؛
- مرحلة إعداد البرمجة متعددة السنوات، وخصوصا البرمجة ثلاثية السنوات التي يتوجب تحضيرها حسب مقتضيات المرسوم رقم 2.16.301 المشار إليه سابقا.

فتطبيقا للقانون، قامت جماعة مراكش بتفعيل مسطرة إعداد برنامج عملها للفترة الزمنية 2023-2028 بمقتضى قرار السيدة رئيسة المجلس عدد 11264 الصادر بتاريخ 23 أكتوبر 2021.

يبتدئ تحضير برنامج العمل بتشخيص ترابي مرتكز على المقاربة التشاركية من أجل جرد مكامن قوة ومكامن ضعف تراب الجماعة مع بيان امكانياتها ومواردها القابلة للتعبئة إن بصفة ذاتية أو بصفة تعاقدية مع باقي الشركاء. وتهدف المرحلة التشخيصية إلى تحديد أسبقيات التنمية الترابية بدلالة الزمن والموارد المتاحة.

وبعد تجميع المعطيات المتعلقة بالجماعة، سيتم تنظيم منتدى تشخيصي قصد توفير فرصة عملية للتواصل والتشاور وتبادل الخبرات والتجارب والتحديات بين مختلف الشركاء الترابيين، وذلك من أجل وضع خارطة طريق متفق بشأنها لتزويد المدينة ببرنامج عمل متماسك وواقعي وقابل للتطبيق للفترة 2023-2028

مذكرة تأطيرية

الورشة رقم 1: النموذج الاقتصادي لمدينة مراكش والتنافسية المجالي

عززت مدينة مراكش، طيلة العقدین الأخيرین، إشعاعها وتموقعها، باعتبارها الوجهة السياحية الأولى على المستوى الوطني، على الساحة الدولية حيث أضحى لمنتج "المدينة Médina" أهمية بالغة في إثارة وجذب أعداد كبيرة من الزبناء ممن يبحثون عن تغيير المشهد وعن الاختلاف وذلك من خلال تعزيز الطابع الاحتفالي للمدينة العصرية وتثمين المميزات المعمارية والتراثية للمدينة العتيقة.

غير أن جائحة كورونا المرتبطة بظهور وانتشار وباء كوفيد 19 وما واکبها من إجراءات احترازية وما ترتب عنها من انعكاسات على مختلف القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع السياحي أفضت إلى بروز إشكاليات بنيوية وطرح تساؤلات حول تحديث النموذج الاقتصادي للمدينة والذي كان يركز بشدة على النشاط السياحي بجميع أنواعه.

ومدينة مراكش بما تزخر بمؤهلات اقتصادية متنوعة، أبرزت بشكل واضح ضرورة الاستفادة من الموارد الطبيعية والصناعية والحفاظ عليها والتكيف مع البيئة واستغلال الموارد لفترة طويلة من أجل ضمان الإستدامة.

وفي سياق ذلك تأتي هذه الورشة لتجمع مختلف الفاعلين المعنيين من أجل تحليل الجوانب المتعلقة بالتنافسية الترابية والقطاعات الاقتصادية ودينامية الاستثمار وريادة الأعمال وتثمين التراث المادي واللامادي لمدينة مراكش بالإضافة إلى الاقتصاد الأخضر والاجتماعي والتضامني.

وتهدف ورشة العمل هاته لبناء رؤية استشرافية مشتركة بشأن النموذج الاقتصادي لمدينة مراكش وتحديد مجالات تحسين جاذبيتها وتنافسيتها. ولأجل ذلك، سيعمل المشاركون على جرد نقاط القوة ونقاط الضعف التي يجب تحسينها بالإضافة إلى إمكانيات وإكراهات تطوير المدينة بهدف صياغة تشخيص دقيق لانتظارات واحتياجات الفئات المستهدفة وتحديد مناهذ التطور وهو ما من شأنه المساهمة الفعالة في توجيه وتوضيح قرار المجلس الجماعي.

الورشة رقم 2: قضايا العقار، والتعمير والإسكان

يشكل العقار والتعمير والإسكان قضايا مترابطة فيما بينها. فالعقار يعتبر بمثابة المادة الخام اللازمة لكل عملية تخطيط أو إنتاج للتراب الحضري، ويفرض نفسه كإشكالية بنيوية نظرا لحركية سوق العقار وتعدد الأنظمة العقارية وثنائية الإطار القانوني.

إن سياسات إعداد التراب والتعمير يجب أن تكون منسجمة مع المنظومة العقارية لتفادي التعثرات التي تزايدت شدتها في الآونة الأخيرة، خصوصا في مدن كبرى كمراكش. ويتعين على هذه الأخيرة (أي مدينة مراكش) أن تتحكم في عقارها وأن تعبئه من أجل المشاريع الحضرية، علما أنه إذا لم نتمكن من تحويل العقار إلى حافز موجه للتعمير والإسكان، فإننا لن نضمن إنجاز عمليات التنمية الحضرية.

يجب، إذن، على برنامج العمل المنشود أن يأخذ في صلب الاعتبار الاختلالات والتفاوتات الحالية، وأن يحسن تقدير الحاجيات السنوية المرتبطة بالسكن والفضاءات التي يتعين أن تشملها التهيئة الحضرية. كما يتوجب عليه، أساسا، أن يتضمن تدابير تصحيحية وتقويمية لخلق مدينة جهوية تحمل طابعا معماريا من الضروري العمل باستمرار على تطويره وتثمينه.

وعليه، يتوجب تفادي الارتعاشات السلبية للقرارات والتدابير العمومية، خاصة ما يتعلق منها بتنازع الاختصاصات.

وبصفة دقيقة، يتعين أن يركز برنامج العمل على مشاريع توجيهية قادرة على خلق التناغم والتكامل بين العقار والتعمير والإسكان.

استنادا إلى المقتضيات القانونية والعملية والفنية المرتبطة بتهيئة المجال والتعمير، فإن هذه الورشة تهدف إلى :

- تحديد المبادرات والمشاريع التي من شأنها أن تساعد على وضع العقار في خدمة التعمير والإسكان؛
- تحديد المشاريع التي من شأنها أن تساعد على حسن تنظيم المدينة وتأهيلها؛
- تقدير الحاجيات المرتبطة بالسكن والتجهيزات الحضرية اللازمة لتحقيقها وكذا تحديد تصنيفها وفق معيار التموقع الاقتصادي والاجتماعي لمختلف فئات الساكنة.

الورشة رقم 3 : البنيات التحتية والتجهيزات والنقل والتنقل

• البنيات التحتية والتجهيزات الجماعية

يرتبط تطور وتنافسية مدينة جهوية كمراكش بالتجهيزات ذات الوقع السوسيو-اقتصادي، التي يتعين التخطيط لها وإنجازها، فالمظاهر الاجتماعية والأمنية من قبيل العوامل تحت-البنوية وفوق-البنوية تعتبر ضرورة قصوى لبناء مدينة تنافسية ودامجة تتوفر على هوية اجتماعية إيجابية ومؤهلة لتتضمن تموقعها الترابي.

إن قيمة الاستعمال والقيمة الرمزية ضروريتان من أجل بناء هوية بصرية للمكان، وكذا للحد من التفاوتات السوسيو-اقتصادية. لأجل ذلك، يتوجب أن يتوفر كل حي على فضاءات قريبة للتبادل والتواصل، كما أن توزيع التجهيزات والفضاءات العمومية والمعالم الهوياتية وكذا التمرکزات يحدد جودة الفضاء الحضري ويمنح للسكان الإحساس بالكرامة ويضمن حقها في المدينة.

استنادا إلى ما سبق، تروم هذه الورشة تسليط الضوء على التجهيزات الحضرية بمدينة مراكش من خلال سؤال توجيهي : ما السبيل إلى عقلنة أبعاد وتموقعات التجهيزات المذكورة ؟

ينبغي الاهتمام بالمركبات الثقافية، المكتبات، المتاحف، المسارح، مؤسسات الاعتناء بالفنون، الساحات العمومية، المرائب وفضاءات الاستمتاع والاستجمام، حدائق الأطفال، المركبات الرياضية، التهيئات الحضرية الكبرى وغيرها من مكونات المدينة التي من شأنها التأثير إيجابا على مستقبلها. هذه المكونات، وعلاوة على وقعها الاقتصادي الهام، تساهم في خلق تمثلات اجتماعية إيجابية.

• منظومة النقل والتنقل والاتصال

يستهلك التنقل بسيارة شخصية الفضاء والتجهيزات العمومية 90 مرة أكثر من التنقل بواسطة وسائل النقل العمومي. ويعتبر الاستثمار في هذا الأخير عاملا أساسيا في تقوية استدامة مالية المدينة من خلال خفض نفقات التنقل بما يناهز 50 %.

ومن اللازم مناقشة ومساءلة الاختلالات البنيوية في وسائل النقل العمومي : الإكراهات المالية، الخصائص الاستثمارية التاريخية، الخصائص المسجلة في كفاءات التدبير، غياب التنسيق المؤسسي، عدم التلاؤم بين مستلزمات التنقل المستديم وضرورات تخطيط حضري مستمر.

أيضا، التجهيزات العمومية المخصصة للوجستيك الحضري تبقى غير كافية وخصوصا التجهيزات المخصصة لتسليم المنتجات التجارية. ولابد من الإشارة هنا إلى أن أكثر من 25 % من حالات توقف العربات المخصصة لنقل البضائع مخالفة للقانون. وعليه، فالتفكير في تنمية العرض المتعلق بالتجهيزات والبنى التحتية الحضرية يعتبر أساسيا لتكثيف وضبط تدفقات البضائع داخل المدينة.

إضافة إلى ما سبق، تشغل قضايا الاتصال والنقل والتنقلات الحضرية حيزا كبيرا من اهتمام المواطن والسلطات العمومية. فمراكش، كغيرها من مدن المملكة، تواجه تحديا بثلاثة أبعاد : ضبط الانفجار الحضري، تلبية الحاجيات المتزايدة في التنقل وضمان التماسك الاجتماعي من خلال الانخراط في تنمية دامجة.

كيف يمكن تطوير الاستثمار في التجهيزات والوجستيك الحضري ؟ ما هي شروط وأدوات التزود بالباصات ذات المستوى العالي من الأداء ؟ ما السبيل لتفضيل النقل العمومي والأنماط التنقلية المرنة ؟

يتعين على المدينة أن تضبط تدفقات التنقل والحركية من خلال تجسير استعمال وسائل النقل المتاحة. وبالتالي، لابد من معالجة إشكاليات ملتقيات الطرق، اعتماد أنظمة المساعدة على تدبير وإعلام المسافرين، اعتماد نظام اقتناء تذاكر عابر لوسائل النقل، اعتماد أقطاب المواصلات، تدبير الطلب على المرائب. كل هذه الإجراءات يتوجب استحضارها من أجل تدبير فعال لمسألة النقل العمومي.

• التهيئة الرقمية من أجل بلوغ مدينة متصلة وصاعدة

إن الإنتاج الاقتصادي أصبح أكثر فأكثر فكريا وقيميا ويتأسس على المعلومات والمعارف. ومراكش، باعتبارها قطبا جهويا، مطلوب منها أن تنخرط بقوة في رهانات الابتكار والرقمنة.

كيف يمكن تسريع التحول الرقمي في المدينة وجعله أداة لتشجيع وتيسير الاستثمار؟ وما السبيل لبناء منظومة رقمية تساعد على تأسيس الحوار وتبادل المنافع والخبرات بين الخواص والسلطات العمومية؟ ما السبيل لدعم محركات هذا الانتقال الرقمي المتجسدة في المقاولات الناشئة؟ كيف يتم الرهان على تكنولوجيات المعلومة؟ كيف يتم الانتفاع بمشروع المغرب الرقمي؟

يتعلق الأمر، إذن، بحزمة من الأسئلة التي يتعين تناولها بتؤدة واهتمام من أجل التوصل إلى عمليات تزاج بين التصحيح والاستباق. ويتعين استحضار الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنقل واستثمار التقاطعات معها وكذا تصاميم التهيئة الحضرية وغيرها من الأدوات التخطيطية وذلك من أجل بلوغ مدينة متناغمة وذات ولوجية.

الورشة رقم 4 : المجال، البيئة والتنمية المستدامة

تشكل حماية البيئة رهانا محوريا للمجتمع الدولي منذ اعلان ستوكهولم 1972 بشأن البيئة البشرية. وقد ظهرت الحاجة ماسة إلى التنظيم الذي تشرف عليه الدول بشأن المعضلات البيئية. لكن تبقى مكونات المجتمع المدني ذات أهمية قصوى من أجل تعزيز العمل التعاوني والأنشطة المنظمة.

على المستوى الوطني، التزم المغرب أمام الهيآت الدولية وفي المحافل الدولية بإدماج براديجم التنمية المستدامة في السياسات العمومية، وعلى نفس المنوال التزمت الجماعات الترابية المغربية محليا بتعزيز ودعم أنشطة التدبير الأخضر.

من أجل تشخيص وفحص مكونات المحيط الفيزيائي في خصائصه وهشاشته الايكولوجية، سيعمل المتدخل، في المحور الأول، على إبراز الامتيازات التي توفرها السياقات المحلية لمدينة مراكش، وتوضيح مستويات التفاعل بين المجال الفيزيائي من منظور النقاش الدائر حول نفعية التنمية المستدامة (المحلية).

حسب منظور رجل القانون، سيؤدي فحص هذا التفاعل إلى التفكير في نجاعة الأنشطة بشأن مسارات وعمليات التكيف والتخفيف والصمود أمام/مع التغيرات المناخية مع العلم أن مناخ مدينة مراكش يتميز بأنه مناخ شبه جاف وقاحل بامتياز علاوة على تسجيل زيادة الهشاشة المحلية بشكل موهل للسكان المحلية. وانطلاقاً من مجمل هذه العناصر المتنوعة والمتداخلة، سنحاول مناقشة مآلات الأخطار البيئية (مجتمع المخاطر) التي ستمس مدينة مراكش.

يخصص المحور الثاني من الورشة لقضايا البيئة والموارد الطبيعية والأنظمة الايكولوجية. إذ سنحاول تحليل الاعتماد المتبادل للبيئة ومواردها الطبيعية بالاعتماد على المعادلة التالية: الانتقال من الاستراتيجية إلى الفعل. وسيشكل الاعتماد المتبادل فرصة للنظر في الفعل المحلي والمنظور التشاركي بهدف إعادة النظر في دينامية استدامة الموارد الطبيعية ومدى قدرتها على الصمود والتأقلم مع آثار التغيرات المناخية وتداعياتها. وبناء على ما سبق سيتم التركيز على المعضلة البيئية في السياسات العامة المحلية. فالاعتماد على المنظور التشاركي علاوة على تطبيق آليات الشراكة وتعزيز الشفافية، هي عناصر من شأنها أن تسمح بنجاح التغيير المطلوب لاستدامة الموارد الطبيعية ومكوناتها في مدينة مراكش.

يركز المحور الثالث على إطار الحياة، لذا سنعمل على تحليل الفرص التي يمكن أن تتمخض عن تطبيق الدولة الاجتماعية والاهتمام بمفهوم الأجيال المقبلة (الدستور المغربي 2011، الفصل 35) مع الاستفادة من مقارنة الانصاف ما بين الأجيال. ومدى وجود تطبيق الآليات الادارية والترايبية في المغرب. فمشاكل وحدة المدينة وانسجام مكوناتها، تعتبر اهتمامات محورية من أجل تدبير الموارد وتوزيع الثروة على المستوى المحلي، لذا تبرز محورية تطبيق آليات التدبير المحلي المندمج والمشارك بين المنتفعين من مخرجات الفعل المحلي.

يمكن قياس نمط حياة السكان المحليين عبر قياس الاستهلاك، وتدبير الفلاحة، والنظر في دور الساكنة في التعامل مع الغابة الخ. علاوة على أن استهلاك الطاقة (لاسيما في فصل الصيف) يشكل خطراً أساسياً على الاستغلال المفرط لها. ويمكن قياس نمط الحياة أيضاً بالنظر إلى الحركية الحضرية وتزايد عدد السيارات الخ. ولا شك أن السياحة تشكل قطباً محورياً لمدينة مراكش، لكن الاستهلاك المفرط للمياه يشكل عائقاً لصانعي السياسات المحلية؛ لذلك تسجل الحكامة المحلية غموضاً بشأن تدبير السياحة في علاقتها بتدهور المياه. ويمكن التفكير في مدى قدرة المنظمات غير الحكومية في تعزيز هذه الحكامة. إذ أن مشاركة السكان والتزامهم وانخراطهم في القرارات المحلية يبقى رهاناً استراتيجياً من أجل الحفاظ على المياه ولو في حدودها الدنيا مادام أن المياه تشكل مورداً يستفيد منه الجميع ويجب أن يكون متاحاً للأجيال المقبلة.

وتُعد إرادة الأطراف المعنية بشأن التنمية المحلية والتدبير الحضري من جهة أولى، وإيجاد التوافقات المطلوبة بين التنمية الاقتصادية وصيانة الموارد الطبيعية من جهة ثانية، مؤشرات حيوية على حماية الموارد الطبيعية لفائدة الأجيال المقبلة. لكن يجب الأخذ في عين الاعتبار تكاليف عمليات/مَسَارَات التكيف مع التغيرات المناخية وتأثير الكلفة على الميزانيات المحلية.

يخصص المحور الرابع لمناقشة الصمود بشأن التغيرات المناخية في مدينة مراكش. فمرجعيات الصمود أمام التغيرات المناخية وتعزيز السياسات العامة المحلية والترايبية تشكل رهانات محورية من أجل مجابهة المعضلة المناخية. وفي إطار دينامي وحركي، يمكن للاستثمار في مجالات الاستدامة أن يكون استثماراً حيوياً ومفيداً مع إمكانية الاستناد إلى توجيهات النموذج التنموي الجديد من أجل التصدي للتغيرات المناخية.

إن مقارنة المدى البعيد يمكن أن تعزز الاستدامة وديمومة الأنظمة البيئية. ويتطلب هذا الأمر تغييراً جذرياً في السلوك البشري؛ لكن تدهور البيئة يشكل عائقاً للمغرب لذلك يبرز إلى السطح ضرورة إدماج التنمية المستدامة ضمن حساب الناتج (المحلي الخام) في علاقته بالناتج الوطني الخام. ويمكن للتعاون بين مختلف المتدخلين أن يسفر عن نتائج ملموسة فيما يتعلق بالصمود أمام التغيرات المناخية في مدينة مراكش.

يناقش المحور الخامس من الورشة، شروط الاستدامة الحضرية. فالبعد الأخضر في وثائق التعمير (تصفية المياه العادمة، تدير المجال الأخضر الخ) ذو أهمية خاصة للتدبير المحلي. فالمطلوب من الأداة القانونية أن تلعب دوراً أساسياً، لاسيما القانون 12-03 الذي يتطلب القيام بدراسات التأثير على البيئة (EIE) أي تقييم التداعيات المباشرة وغير المباشرة التي من شأنها المساس بالبيئة على المدى القصير والمتوسط والبعيد. فقبول المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر بيئية (قنوات الصرف، المعامل، المقالع الخ) هو عامل محدد للمشاريع الاستثمارية. فالقانون رقم 47-18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث لجان جهوية يمكن أن تنتج عنه منافع وفرص قصد إقرار استدامة المشاريع الاستثمارية. لذلك فإن براديجم التنمية الحضرية المستدامة يشكل رهاناً حقيقياً للسياسة المحلية. وبالموازاة مع ذلك، على صانع القرارات المحلية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، أن يجابه تلوث الهواء ويحول دون النقص الحاد للمياه في مراكش. لذا فإن الأمر يستلزم أساساً إدراج قضايا التلوث ضمن أنماط الإنتاج في مختلف الأنشطة على المستوى المحلي.

الورشة رقم 5: التطور الحضري : ميترولوجيا و تنمية المجال

• الأزمة الحضرية، الشبكات الحضرية وصناعة الأقطاب الحضرية

يتعين تحديد طابع القطب الحضري لمدينة مراكش قياساً إلى النسيج الحضري الوطني وإلى الشبكة الحضرية التي تشرف المدينة عليها. يكتسي إشعاع المدينة طابعاً متعدد الأشكال ومتعدد الأبعاد، لذلك ينبغي جرد القدرات والخصوصيات التي تؤهلها لخلق فضاء ترابي جهوي متعدد الديناميكيات. إن تنمية مدينة مراكش لا يمكن أن تكون عملاً معزولاً، بل يجب أن تنخرط في مقارنة تشاركية وتثير نقاشاً عمومياً وتُعرض في مخططات مدروسة بعناية، وذلك، كله، وفق رؤية تنموية جهوية متعددة الأبعاد والروافد، ومستحضرة لقضايا العقار والتعمير وهيئة المجال. وعليه، فمستقبل قطب حضري مركب ومعقد كمراكش ليس مرتبطاً بمؤثرات ذاتية فحسب، بل يجب البحث عنه واستخراجه من مختلف الأنساق الترابية والاجتماعية والثقافية التي تتأثر بها المدينة محلياً ووطنياً ودولياً.

لا ريب في أن تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني مرتبط، أساساً، بمدن وأقطاب حضرية تتوفر على أدوات ومؤهلات خاصة بها. وإن كان محور "الدار البيضاء - الرباط" جوهر القطبية الحضرية المركزية، فإن مراكش قادرة على خلق "قطب توازن" على غرار المحور المزدوج "فاس - مكناس" ومحور "أكادير" ذي البعد الصحراوي ومحور "طنجة" ذي البعد الأورومتوسطي ومحور "وجدة" ذي البعد المغربي.

ليس من اليسير وضع وظائف محددة للأقطاب الحضرية، لذلك يتوجب في مرحلة إعداد برنامج العمل استحضار الخصوصيات والمؤهلات التي يتميز بها النسيج الحضري المراكشي وجرّد المؤثرات والتقاطعات مع الأنسجة التي يرتبط أو يتأثر بها. تأسيساً على ما سبق، فالورشة تهدف إلى استعراض وظائف القطب الحضري المراكشي بدلالة الفضاءات الترابية والأنساق الحضرية المؤثرة عليه من أجل التغلب على الإكراهات الكبرى للتنمية الدامجة.

• رافعات إعادة التأهيل والتموقع الترابي

تتعين مقارنة تنمية المدينة كمشروع سياسي وكمشروع تنموي. وبالنتيجة، ينتظر من مجلس المدينة أن يترجم مشروعه السياسي بمؤشرات أو معطيات اقتصادية وسوسيو-مجالية توضح التطلع نحو إضفاء إشعاع وطني وجهوي ودولي على المدينة. وعلاوة على الخطاب الرسمي، لا ينبغي حصر تنمية المدينة ضمن رؤية معزولة تبتعد عن أدوات التنمية المندمجة أفقياً وعمودياً، وذلك من أجل انخراط مراكش في مسلسل تنمية ترابية.

وعليه، يتعين أن يبرز برنامج العمل التمفصلات الأساسية للمشروع السياسي وأن يتضمن حزمة مشاريع وعمليات قابلة للأجراً وفق مقارنة تشاركية ووفق خصوصيات النسيج الترابي لمراكش. تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يحرص برنامج العمل على طابع إنساني يضمن توزيع الساكنة والمجال وفق رؤية دامجة. هذه الورشة فرصة، إذن، لجرّد واقتراح المشاريع العملية القادرة على إعادة تهيئة الفضاء الحضري وفق مستلزمات الاستدامة والإدماج.

الورشة رقم 6 : قطاع التشغيل و التنمية البشرية

يتمثل موضوع ورشة عمل "قطاع التشغيل والتنمية البشرية" جمع الفاعلين المعنيين من أجل تحليل ديناميكية التنمية البشرية والقيام بقراءة مشتركة لمؤشرات الفقر والهشاشة على مستوى جماعة مراكش.

كما تتضمن أشغالها القيام بتشخيص لأوضاع المرأة والشباب مما يجعل من القضايا المتعلقة بالتشغيل والتكوين المهني، وإدماج الشباب والحق في المدينة موضوعات أساسية لهذه الورشة.

وتهدف ورشة عمل "قطاع التشغيل والتنمية البشرية" إلى تحديد الإمكانيات وأوجه القصور على مستوى المجال الترابي لمدينة مراكش فيما يتعلق بالمحاور السالفة، وتحفيز الذكاء الجماعي من أجل تحديد محاور التدخل التي من شأنها تلبية احتياجات الفئات المستهدفة.

ولأجل ذلك، سيعمل المشاركون في ورشة العمل على تحديد إمكانيات ونواقص مدينة مراكش في مجال

التنمية البشرية وكذا الإكراهات ذات الصلة، من جهة، وعلى ترتيب الأولويات وتحديد مجالات التدخل من أجل تحسين الوضعية الراهنة.

الورشة رقم 7: آليات الحكامة و تحديث الإدارة

تقوم الجماعة بتقديم خدمات القرب وتشكل بذلك الوحدة الترابية القاعدية، لكونها في احتكاك مباشر وبشكل دائم بالحياة اليومية للمواطنين. بعبارة أخرى، فإن الجماعة تجسد المنسق / المخاطب (interlocuteur) العمومي الأول للسكان، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين.

لهذا فإن الجماعة ملزمة بتملك إدارة معقلنة مؤسساتيا ومتاحة من أجل إدارة احتياجات مرتفقيها بالشكل الذي يرضي تطلعاتهم، والذين أصبحوا- وجب التذكير بذلك - أكثر إلحاحا، ويهتمون بدقة بجودة الخدمة المقدمة إليهم.

لا أحد يستطيع أن ينكر أن تحقيق المشاريع التنموية هو نتيجة تضافر عدة عوامل، من أهمها تواجد إدارة تتمتع بوسائل لوجستية متطورة الأداء وموارد بشرية محفزة ومكونة بشكل فعال.

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ برنامج عمل الجماعة يتطلب إدارة فعالة وتوافقا جيدا بين الأهداف والموارد المرصودة. ومن هنا تظهر الأهمية الحيوية لخلق بيئة مهنية جماعية قائمة على المشاركة والشمولية (la transversalité).

وبالفعل فإن موظفو الجماعة والعاملين بها لا بد أن يبذلوا قصارى جهدهم لإنجاح المشاريع الترابية إذا تم إشراكهم بشكل كافٍ في إعدادها. بالنظر إلى ما سبق، فإن الهدف الأول والأساسي لهذه الورشة يتمثل، أولاً وقبل كل شيء، في إنشاء تشخيص تفاعلي لوضعية المكونات الإدارية للجماعة.

ستتيح مرحلة التشخيص معرفة تخصصات ومهام الموظفين في علاقة بالوظائف التي يشغلونها بالفعل.

ومن خلال المناقشات والتبادلات التي تتمحور حول جرد الحالة الراهنة وحالة الرغبات والتطلعات، يمكن وضع تصور لبرنامج إعادة الانتشار، بهدف منح كل عامل، بالقدر المعقول، الوظيفة الملائمة لتخصصه الأساسي والملائمة للخدمة التي سيطورها على مدار تجربته، في النظام الإداري للجماعة (le dispositif administratif communal).

كما ستنظر ورشة العمل في صيغ التعزيز التوافقي، التي يتم التفاوض بشأنها والموجهة بشكل أساسي نحو تحسين العلاقة بين الموظفين الإداريين والمسؤولين المنتخبين من ناحية، وإنشاء أساليب إدارة عامة متمحورة حول النتائج، بمساهمة القانون والموارد البشرية والمالية واللوجستية، من ناحية أخرى.

ويعتمد الأداء الأمثل للنظام البيئي الجماعي، من بين أمور أخرى، على الإدارة النشطة للعلاقات بين المنتخبين السياسيين من ناحية والموظفين الإداريين من ناحية أخرى، وفقاً لمبدأ أن مصلحة المسؤول المنتخب لا تتعارض ميكانيكياً مع تلك الخاصة بالموظف.

وباختصار، فإن محاربة التشنجات بين "متخذ القرار" و "صانع القرار" من المرجح أن تعزز عمل الجماعة وتهيئها لربط قدراتها الذاتية مع تلك المتعلقة بإيجاد شراكات، لخلق، في نهاية المطاف، بيئة جماعية متماسكة ومنتجة.

بشكل ملموس، ستركز ورشة العمل على المحاور التالية:

- المساهمات الرئيسية للميثاق الجديد المتعلق بالمرافق العمومية: سياق الظهور، الأهداف المنشودة، طرق وأدوات التنفيذ، والتقويم والتقييم؛
- البيئة المؤسسية الداخلية والخارجية للجماعة: النظام القانوني، الفاعلون والتحديات،
- النظام القانوني الذي يوطر إدارة الجماعة: الوظيفة المالية، وظيفة الموارد البشرية، وظيفة المراقبة؛
- العلاقات بين الجهاز الإداري للموظفين بأجهزة المنتخبين السياسيين،
- قواعد وممارسات الحكامة الجيدة المطبقة داخل الجماعة،
- مراقبة عمل الجماعة.

الورشة رقم 8 : تراث المدينة : التنوع والاستراتيجية الحضرية

بوصفها مدينة إمبراطورية وعاصمة للسياحة المغربية، تتميز مراكش بتنوع تراثها مما يكسيها شهرة وطنية ودولية لا ريب فيها. والتنوع التراثي يبني ويعزز الرأس مال الثقافي لمراكش ويقوي مكانتها كوجهة سياحية لا محيد عنها.

لقد قام الفاعلون المعنيون بعدة مجهودات (الترميم، بناء المتاحف والمسارح والمكتبات، إعادة هيكلة الأزقة والشوارع ...) من أجل تحصين هوية المدينة واستثمار خصوصياتها التراثية. ولابد من الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنه جرى انتخاب مراكش كأفضل وجهة سياحية سنة 2015.

يكتسي تراث مراكش أربعة أبعاد وظيفية :

- البعد التاريخي والثقافي والتربوي المتعلق بالإجراءات الرامية إلى حماية التراث وتثمينه ؛
- البعد الاقتصادي المتعلق بمداخل السياحة ؛
- البعد الاجتماعي الرامي، أساسا، إلى تعزيز الانتماء التراثي للسكان : إعادة توطين في بعض الأحياء القديمة بعد إصلاحها ؛
- البعد الإيكولوجي المتعلق بملاءمة الرصيد التراثي مع خصوصيات مراكش بيئيا ومناخيا.

ولتثمين رصيدها التراثي وتعزيز مكانتها محليا ودوليا كوجهة سياحية مفضلة، يتوجب على مدينة مراكش أن تستخرج الفرص الممكنة من أزمة "كوفيد 19" ومن الصراع الروسي-الأوكراني ومن مختلف التحديات ذات الانعكاس على الاختيارات السياحية من أجل كسب تحديين متجددين يتجلبان في الاستدامة والتنافسية. وعليه، فورشة التراث تهدف أساسا إلى :

- إنجاز تشخيص وجرد المعطيات التراثية وذلك من أجل تحديد الإكراهات والكوابح واستخراج فرص التثمين والترصيد المتاحة ؛
- تقوية الإجراءات الرامية إلى تثمين التراث من أجل فضاء حضري متصلح مع خصوصياته التراثية ؛
- اقتراح الإجراءات العملية الواجب تنفيذها لتثمين وترصيد وحماية التراث المراكشي في سياق ذكاء جماعي من أجل تجديد حضري منسجم مع خصوصيات المدينة ؛
- تصور العمليات وتجميعها وترتيبها في إطار برنامج عمل تراثي الذي يتوجب إدراجه في برنامج عمل الجماعة.

اللجنة التنظيمية

زين الدين الزرهوني - جماعة مراكش	ادريس الصبار - مكتب الدراسات
سمير لعربية - جماعة مراكش	محمد لوليد - مكتب الدراسات
ضياء ابن جلون - جماعة مراكش	سعد بومارت - مكتب الدراسات
هند الكدالي - جماعة مراكش	عبد الله تاجر - مكتب الدراسات
عبد العزيز الأمري - جماعة مراكش	سكينة بوتكوت - مكتب الدراسات
محمد بركادي - جماعة مراكش	محمد الحبيب بوخريص - مكتب الدراسات
وفاء مونيبي - جماعة مراكش	أحمد مرداس - مكتب الدراسات
الحسين الزواق - جماعة مراكش	يوسف لعجاج - مكتب الدراسات
عبد الجليل بلكشايري - جماعة مراكش	كوثر لخضاري - مكتب الدراسات
عبد الجليل ايت بلخير - جماعة مراكش	جيهان زاهر - مكتب الدراسات
محمد الجبرائلي - جماعة مراكش	أميمة أربان - مكتب الدراسات
أمين بهلولي - جماعة مراكش	
مريم سعدي - جماعة مراكش	
مريم الزاهير - جماعة مراكش	
عبد الرحمان مازغ - جماعة مراكش	

الورشات الموضوعاتية

الخميس 31 مارس 2022

الورشة رقم 1: فريق العمل رقم 1: الهوية، التنافسية والنموذج الاقتصادي للمدينة

الخميس 31 مارس 2022

الورشة رقم 1: فريق العمل رقم 2: الصناعة الثقافية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني و الاقتصاد الأخضر

الخميس 31 مارس 2022

الورشة رقم 2: قضايا العقار، والتعمير والإسكان

الخميس 31 مارس 2022

الورشة رقم 3: البنيات التحتية والتجهيز، النقل، التنقل

الجمعة 01 أبريل 2022

الورشة رقم 4: المجال، البيئة والتنمية المستدامة

الجمعة 01 أبريل 2022

الورشة رقم 5: التطور الحضري : ميتروبول و تنمية المجال

الجمعة 01 أبريل 2022

الورشة رقم 6: قطاع التشغيل و التنمية البشرية

الجمعة 01 أبريل 2022

الورشة رقم 7: آليات الحكامة و تحديث الإدارة

الجمعة 01 أبريل 2022

الورشة رقم 8: فريق العمل رقم 1: تشخيص الموروث الحضري لمدينة مراكش

الجمعة 01 أبريل 2022

الورشة رقم 8: فريق العمل رقم 2: تشخيص الرأس مال الإيكولوجي لمراكش

السبت 01 أبريل 2022

الورشة رقم 8: فريق العمل رقم 3: آفاق استشرافية لحماية و تهمين و تنمية التراث

الخميس 31 مارس 2022

08:30 - 09:00 : استقبال المشاركين

09:00 - 10:30 : جلسة افتتاحية

كلمة افتتاحية :

- السيدة فاطمة الزهراء المنصوري : رئيسة جماعة مراكش
- السيد كريم قسي لحلو: والي جهة مراكش آسفي، عامل عمالة مراكش
- السيد محمد الغالي : مكتب الدراسات (MIC CONSULTING GROUP)
- السيد عبد الواحد الإدريسي : مكتب الدراسات (MIC CONSULTING GROUP)

10:30 - 11:00 : استراحة شاي

11:00 - 13:30 : بداية الورشات

الورشة رقم 1: النموذج الاقتصادي لمدينة مراكش و التنافسية المجالية

فريق العمل رقم 1: الهوية، التنافسية والنموذج الاقتصادي للمدينة - محمد لوليد

- النموذج الاقتصادي لمدينة مراكش
- التنافسية المجالية و تموقع المدينة
- القطاعات و الفروع الاقتصادية
- الأنشطة الاقتصادية، الإستثمار و تشجيع المقاوله
- التأسيس لسياسة جديدة في المجال السياحي و الصناعي
- تنويع العرض الاقتصادي و تنافسية و جاذبية المجال الحضري

فريق العمل رقم 2: الصناعة الثقافية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الأخضر - رشيد الطاهري

- اقتصاد الثقافة، الاقتصاد الأخضر، الاجتماعي و التضامني
- التراث المادي و اللامادي: طرق تثمين الرأسمال الثقافي و المعماري

الورشة رقم 2: قضايا العقار، والتعمير والإسكان - أحمد الماليكي

- إشكالية ودينامية العقار
- سياسة اعداد التراب والتعمير والعقار
- إشكالية السكن العشوائي
- الإسكان : الخصائص السنوي، الإخفاقات، التدابير التقويمية
- تداخل الاختصاصات وضعف الإلتقائية

الورشة رقم 3: البنيات التحتية والتجهيز، النقل، التنقل - عبد الواحد الإدريسي

- البنيات التحتية والتجهيزات الجماعية
- التجهيزات الأساسية ذات التأثير الاقتصادي والسوسيو مجالي
- نظام النقل والتنقل الحضري، داخل وخارج الجهة
- تغطية المجال الترابي
- التهيئة الرقمية من أجل مدينة متصلة و صاعدة

13:30 - 15:00 : استراحة الغداء

15:00 - 18:00 : استئناف أشغال الورشات

الورشة رقم 1: القطاعات، الفروع والنموذج الاقتصادي للمدينة والتنافسية الترابية

فريق العمل رقم 1: الهوية، التنافسية والنموذج الاقتصادي للمدينة - محمد لوليد

- النموذج الاقتصادي لمدينة مراكش

- التنافسية المجالية و تموقع المدينة
- القطاعات و الفروع الاقتصادية
- الأنشطة الاقتصادية، الإستثمار و تشجيع المقاولات
- التأسيس لسياسة جديدة في المجال السياحي و الصناعي
- تنوع العرض الاقتصادي و تنافسية و جاذبية المجال الحضري

فريق العمل رقم 2: الصناعة الثقافية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الأخضر - رشيد الطاهري

- اقتصاد الثقافة، الاقتصاد الأخضر، الاجتماعي و التضامني
- التراث المادي و اللامادي: طرق ترميم الرأسمال الثقافي و المعماري

الورشة رقم 2: قضايا العقار، والتعمير والإسكان - أحمد المالكي

- إشكالية ودينامية العقار
- سياسة اعداد التراب والتعمير والعقار
- إشكالية السكن العشوائي
- الإسكان : الخصاص السنوي، الإخفاقات، التدابير التقويمية
- تداخل الاختصاصات وضعف الإلتقائية

الورشة رقم 3: البنيات التحتية والتجهيز، النقل، التنقل- عبد الواحد الإدريسي

- البنيات التحتية والتجهيزات الجماعية
- التجهيزات الأساسية ذات التأثير الاقتصادي والسوسيو مجالي
- نظام النقل والتنقل الحضري، داخل وخارج الجهة
- تغطية المجال الترابي
- التهيئة الرقمية من أجل مدينة متصلة و صاعدة

الجمعة 01 أبريل 2022

08:30 - 09:00 : استقبال المشاركين

09:00 - 10:30 : بداية الورشات

الورشة رقم 4: المجال، البيئة والتنمية المستدامة - الحسين شكراني

- المجال الطبيعي : مقوماته و نقاط الضعف
- البيئة، الموارد الطبيعية والنظام البيئي
- إطار العيش
- التكيف المناخي للمدينة
- شروط الإستدامة الحضرية

الورشة رقم 5: التطور الحضري : ميتروبول و تنمية المجال - عبد الواحد الادريسي

- الدعامات الحضرية
- الميتروبول و الشبكات الحضرية
- ركائز التاهيل وإعادة التموّج الترابي

الورشة رقم 6: قطاع التشغيل و التنمية البشرية - رشيد الطاهري

- التشغيل والتكوين المهني
- المساواة و مقارنة النوع والحق في المدينة
- اندماج الشباب
- المؤشرات الاجتماعية والتنمية البشرية
- قراءة في مؤشرات شدة الفقر، الهشاشة
- تحليل مؤشرات التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية

- وضعية المرأة و الشباب
- مشروع التنمية البشرية

الورشة رقم 7: آليات الحكامة وتحديث الإدارة - محمد الغالي وهشام برجاي

- تنزيل ميثاق التجهيزات العمومية
- تأهيل الإدارة الجماعية
- التلقائية في الإجراءات و التدابير الجماعية
- التواصل
- توحيد الجهود
- تدبير التجهيزات العمومية
- الموارد البشرية : الحالة الراهنة و التطورات

الورشة رقم 8 : تراث المدينة التنوع والاستراتيجية الحضرية

فريق العمل رقم 1 : تشخيص تراث مراكش - سعيد بوجروف

- التراث القائم : المواقع والمعالم التاريخية
- التراث الثقافي اللامادي والروحي والرمزي
- الحماية، التصنيف، التثمين و وضع الميزات
- التقييم

10:30 - 11:00 : استراحة شاي

11:00 - 13:30 : استئناف أشغال الورشات

الورشة رقم 4 : المجال، البيئة والتنمية المستدامة - الحسين شكراني

- المجال الطبيعي : مقوماته و نقاط الضعف

- البيئة، الموارد الطبيعية والنظام البيئي
- إطار العيش
- التكيف المناخي للمدينة
- شروط الإستدامة الحضرية

الورشة رقم 5: التطور الحضري : ميتروبول و تنمية المجال - عبد الواحد الادريسي

- الدعامات الحضرية
- الميتروبول و الشبكات الحضرية
- ركائز التأهيل وإعادة التموّج الترابي

الورشة رقم 6: قطاع التشغيل و التنمية البشرية - رشيد الطاهري

- التشغيل والتكوين المهني
- المساواة و مقارنة النوع والحق في المدينة
- اندماج الشباب
- المؤشرات الاجتماعية والتنمية البشرية
- قراءة في مؤشرات شدة الفقر، الهشاشة
- تحليل مؤشرات التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية
- وضعية المرأة و الشباب
- مشروع التنمية البشرية

الورشة رقم 7: آليات الحكامة و تحديث الإدارة - محمد الغالي وهشام برجاي

- تنزيل ميثاق التجهيزات العمومية
- تأهيل الإدارة الجماعية
- التلقائية في الإجراءات و التدابير الجماعية
- التواصل

- توحيد الجهود
- تدبير التجهيزات العمومية
- الموارد البشرية : الحالة الراهنة و التطورات

الورشة رقم 8 : تراث المدينة التنوع والاستراتيجية الحضرية

فريق العمل رقم 1 : تشخيص تراث مراكش - سعيد بوجروف

- التراث القائم : المواقع والمعالم التاريخية
- التراث الثقافي اللامادي والروحي والرمزي
- الحماية، التصنيف، التثمين و وضع الميزات
- التقييم

13:30 - 15:00 : استراحة الغداء

15:00 - 18:00 : استئناف أشغال الورشات و بداية الورشة 8 (ف.ع 2)

الورشة رقم 4 : المجال، البيئة والتنمية المستدامة - الحسين شكراني

- المجال الطبيعي : مقوماته و نقاط الضعف
- البيئة، الموارد الطبيعية والنظام البيئي
- إطار العيش
- التكيف المناخي للمدينة
- شروط الإستدامة الحضرية

الورشة رقم 5: التطور الحضري : ميتروبول و تنمية المجال - عبد الواحد الادريسي

- الدعامات الحضرية
- الميتروبول و الشبكات الحضرية
- ركائز التأهيل وإعادة التمتع الترابي

منتدى التشخيص التشاركي

الورشة رقم 6: قطاع التشغيل و التنمية البشرية - رشيد الطاهري

- التشغيل والتكوين المهني
- المساواة و مقارنة النوع والحق في المدينة
- اندماج الشباب
- المؤشرات الاجتماعية والتنمية البشرية
- قراءة في مؤشرات شدة الفقر، الهشاشة
- تحليل مؤشرات التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية
- وضعية المرأة و الشباب
- مشروع التنمية البشرية

الورشة رقم 7: آليات الحكامة و تحديث الإدارة - محمد الغالي وهشام برجوي

- تنزيل ميثاق التجهيزات العمومية
- تأهيل الإدارة الجماعية
- التلقائية في الإجراءات و التدابير الجماعية
- التواصل
- توحيد الجهود
- تدبير التجهيزات العمومية
- الموارد البشرية : الحالة الراهنة و التطورات

الورشة رقم 8 : تراث المدينة التنوع والاستراتيجية الحضرية

فريق العمل رقم 2 : تشخيص الأسماال الإيكولوجي لمراكش - سعيد بوجروف

- الحدائق التاريخية والنباتية في المدينة
- الهندسة الهيدروليكية (الخطارات ، المنارة)

- النخيل (منطقة الجنانات)
- غابة الشباب
- الحماية، التصنيف وضع الميزات
- التثمين

السبت 02 أبريل 2022

08:30 - 09:00 : استقبال المشاركين

09:00 - 10:30 : بداية الورشة 8 (ف.ع 3)

الورشة رقم 8 : تراث المدينة، التنوع والاستراتيجية الحضرية

فريق العمل رقم 3 : آفاق استشرافية لحماية وتثمين وتنمية التراث - سعيد بوجروف

- التدابير الإستراتيجية من أجل حماية التراث
- التدابير الإستراتيجية من أجل التثمين و التطوير و التعميم الإعلامي
- مشاريع المجال الترابي

10:30 - 11:00 : استراحة شاي

11:00 - 13:30 : استئناف أشغال الورشة 8 (ف.ع 3)

الورشة رقم 8 : تراث المدينة، التنوع والاستراتيجية الحضرية

فريق العمل رقم 3 : آفاق استشرافية لحماية وتثمين وتنمية التراث - سعيد بوجروف

- التدابير الإستراتيجية من أجل حماية التراث
- التدابير الإستراتيجية من أجل التثمين و التطوير و التعميم الإعلامي
- مشاريع المجال الترابي



Commune de
Marrakech